

ميزان المدفوعات وأثره على التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)

د. بوحفص حاكمي / الطالب: عقبي لخضر

جامعة وهران

ملخص:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لحالة اقتصاد كل الدول فهو بمثابة وصفة شاملة للاقتصاد تظهر مصادر القوة ونقاط الضعف الخاصة باقتصاد الدول محل الدراسة وهذا الأخير يؤثر ويتأثر بكل من حجم التجارة الخارجية، سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي، و أن ميزان المدفوعات ينال أهمية خاصة لدى المصارف المركزية وأجهزة الإحصاء في معظم الدول، ويعدّ أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ووضع الدين الخارجي للدولة، بما في ذلك تطور وضع المدفوعات لديها، ودرجة اعتمادها على الدعم الأجنبي، وهيكلية العلاقة الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي.

ومن ثم فإن الارتباط الوثيق والمتشعب الذي يجمع بين هذه المتغيرات فيما بينها دفعنا لدراسة قياس حجم تأثير وتأثر ميزان المدفوعات بهذه المتغيرات محل الدراسة الأمر الذي يؤدي بنا في الأخير للتعرف على نوع الاقتصاد ومصادر الدخل التي يعتمد عليها لتكون كمؤشر لوضع الحلول ورسم الإستراتيجيات .

الكلمات المفتاحية : ميزان المدفوعات، متغيرات الاقتصاد الكلي، التجارة الخارجية، سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي، الارتباط المتعدد.

ABSTRACT:

Considered balance of payments mirror the state of the economy of all countries is a recipe comprehensive economy shows sources of strength and weakness for the economy of countries under study, and the latter affects and is affected by both the volume of foreign trade, exchange rate, foreign investment, and that the balance of payments gain special importance with central banks and statistical systems in most countries, and is one of the main tools that measure the performance of the national economy with the outside world and the development of the external debt of the state, including the development status of payments has, and the degree of dependence on foreign support, and structural economic relationship between them and the outside world.

Thus, the close association and HTTP, which combines these variables among us to study measuring the size of the effect and affected the balance of payments such variables under study which leads us to the last to get to know the type of economy and income sources relied upon to be an indicator for the development of solutions and draw strategies.

Keywords: balance of payments, macroeconomic variables, foreign trade, exchange rate, foreign investment, multi-link

التقديم :

تخصي العلاقات الاقتصادية الدولية بأهمية بالغة من قبل الدول بتناولها لدراسة علاقات التشابك والترابط مع العالم الخارجي والتي يمكن التعرف عليها من خلال تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال من خلال ميزان المدفوعات باعتباره أحسن مقياس ووسيلة فعالة يمكن التعويل عليها لمعرفة الحالة الاقتصادية لكل بلد، ولذلك تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء علي ميزان المدفوعات وتأثيره وناتجة بمتغيرات الاقتصاد الكلي انطلاقا من حالة الجزائر بداية تسعينيات القرن الماضي إلي يومنا هذا، وذلك من خلال الاعتماد علي الدراسة القياسية بهدف توضيح العلاقة بين ميزان المدفوعات والمتغيرات الكلية محور هذه الدراسة بهدف التعرف علي سلامة الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية .

الإشكالية: ولمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية :

- العلاقة بين ميزان المدفوعات، التجارة الخارجية وسعر الصرف
- هل سعر الصرف والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير علي عملية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات؟

الفرضيات : لمعالجة هذا الموضوع تعتمد الدراسة علي الفرضية الآتية :

- ميزان المدفوعات يؤثر ويتأثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي محور الدراسة
- أهمية الدراسة :** تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كالمؤشرات موضوع البحث هذه .

الإطار النظري والدراسات السابقة :

في البداية يجب التذكير بان : [ميزان المدفوعات يعرف على أنه حالة إحصائية معروضة على شكل محاسبي توضح مجموع المبادلات للأصول الحقيقية، المالية والنقدية الناجمة عن نشاط الأعوان الاقتصاديين المقيمين في ذلك البلد والغير مقيمين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة]⁽¹⁾ .

و ميزان المدفوعات يعني إجمالي معاملات الدولة مع العالم الخارجي خلال فترة معينة، الاقتصاد الداخلي يتأثر بإجمالي المعاملات الخارجية، التي تحتاج إلى آليات تختلف عن الاقتصاد الداخلي، وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في أنه يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الدولي، ميزان المدفوعات أصبح مرتبطاً في حالة الجزائر بالغذاء والكساء والدواء لأننا نستورد كل احتياجاتنا من الخارج، وهذه التبعة الاقتصادية (اقتصاد آحادي التصدير) تعني رهن الموارد الاقتصادية

للدولة ومستقبل الأجيال القادمة خاصة إذا عرفنا أن الصادرات كلها من الموارد الاقتصادية غير المتجددة (البترول والغاز)

ميزان المدفوعات يتكون من حسابين رئيسيين هما حساب العمليات الجارية وحساب العمليات الرأس مالية وقد تفرض وضعية الميزان اللجوء إلى حساب ثالث من أجل موازنته والذي يعرف بـ حساب السهو والخطأ، وهذا ما يوضح أن لميزان المدفوعات حالتان، حالة للتوازن والتي يكون لها شكلين توازن حسابي ناتج عن القيد المزدوج [وتوازن اقتصادي وهو التوازن الحقيقي ويمكن التعرف عليه وتحقيقه عن طريق البنك المركزي أما حالة الاختلال فهي التي تدل على عدم التعادل بين الجانب المدين والجانب الدائن .

[وعموما يكون هذا الاختلال إما دائم وهو ما يثير الكثير من القلق ويستوجب إجراءات صارمة لمعالجته أما الاختلال المؤقت فلا يثير القلق لأن مصيره التلاشي] ولهذا الاختلال أسباب يمكن حصرها في :

- عوامل لا يمكن التنبؤ بها أو توقعها
- عوامل يمكن التنبؤ بها وتجنبها
- إقبال الدولة على بعض البرامج كبرامج التنمية والتي يزيد فيها الاستيراد
- سعر الصرف الأجنبي (وجود سعر صرف أعلى أو أدنى من المستوى الملائم)
- التغير في ظروف العرض والطلب

ولهذا الاختلال آليات وسياسات لتسويته، حيث تتمثل الآليات في آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية، آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية، آلية التسوية في ظل سعر الصرف المرن المدار وآلية التسوية نتيجة لتغير الكتلة النقدية، أما سياسات التسوية فتتمثل في سياستين، الأولى هي السياسة المحولة للإنفاق بتخفيض أو رفع سعر الصرف لتحويل الإنفاق إما للسلع المحلية أو الأجنبية ويكون هنا مراعاة شرط " مارشال ليرنر "

أما الثانية فتتمثل في أسلوب الاستيعاب والذي يعبر عن مدى الاستيعاب للتغير في السياسة الاقتصادية المنتهجة ويركز هنا إما على الميزان التجاري أو أسعار الصرف التي يمكن ملاحظة استيعابها على شكل حرف "J"

من خلال هذه الدراسة تبين لنا مدى الحاجة الملحة للتجارة الخارجية في تكوين حسابات ميزان المدفوعات وعلى هذا الأساس فان التجارة الخارجية [تعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول من خلال التشابك والترابط في السلع والخدمات ورؤس الأموال]⁽²⁾ ولتحقيق أهداف الدراسة نستعرض أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية :

- **مذهب التجاريين** : كان خلال الفترة 1500 إلى 1750 حيث تقاس ثروة الأمة بما تحتويه من معادن نفيسة والهدف هو الحفاظ على ميزان تجاري إيجابي وضرورة تدخل الدولة في التجارة]⁽³⁾
- **نظرية التكاليف المطلقة** " آدم سميث " : الميزة المطلقة هي ما تتوفر عليه دولة دون غيرها من الدول، هذه الميزة توزع فوائدها بين الدول]⁽⁴⁾.
- **نظرية التكاليف النسبية** " دافيد ريكاردو " : المبدأ الأساسي لهذه النظرية أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل بين الدول مشروطا في ذلك سيادة مبدأ المنافسة التامة]⁽⁵⁾
- **نظرية نسب عناصر الإنتاج** " هيكشر وأولين " : تفترض هذه النظرية أن هناك تشابه في الشروط الفنية للإنتاج، مستوى الدخل ثابت وهناك تماثل في أذواق المستهلكين والفرق الوحيد يكون في توفر أو ندرة مختلف عناصر الإنتاج والتي تعتبر مصدر لإتلاف المزايا النسبية]⁽⁶⁾.
- **نظرية تساوي أسعار الإنتاج** " HOS " : مفادها أن التجارة الخارجية تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الفروق في الأسعار لعوامل الإنتاج المتجانسة في مختلف الدول]⁽⁷⁾.

- **نظرية اقتصاديات الحجم** : أضافت هذه النظرية إلى نظرية هيكشر – أولين وفرات الإنتاج الكبير للخفض في التكاليف واكتساب ميزة نسبية [.
- **نظرية التفوق التكنولوجي** : تدمج كل من نظرية الفجوة التكنولوجية، نظرية دورة حياة المنتج ونموذج اقتصاديات الحجم وهي تظهر على شكل اختراع أو تجديد [(8) .
- **نظرية التجارة داخل الصناعة** " Bella Balassa " : يبحث ميز هنا بين التبادل للمنتجات التي تنتمي إلى نفس القطاع الصناعي وهي ما تعرف بالتجارة داخل الصناعة كتصدير واستيراد السيارات، والتبادل للمنتجات التي لا تنتمي إلى نفس القطاع الصناعي .
- **نظرية المنافسة غير الكاملة** " Paul Krougman " : والتي تعتبر أن المنافسة الكاملة حالة مثالية شبه منعدمة ويعتمد في تفسير هذه النظرية على ثلاثة معايير تتمثل في الطلب، التكاليف والتوازن في السوق مع وجود الشركات الداخلة في السوق كلها متجانسة .
- **نظرية الإوز الطائر** : وضع تصورهما العالم الاقتصادي " أكاماتسو كانامي " سنة 1937 ثم شاعت عن طريق " بورسو كامنغز سنة 1984 وتمثل هذه النظرية التنمية في دول شرق آسيا بأسراب الإوز الطائر حيث تمثل الدول الناهضة السرب اللاحق والدولة المتطورة في قيادة السرب والمسافة بينهما تمثل مستوى التطور والأقدمية وقوة التنافسية ومرونة اقتصادها [(9) .
- **نظرية التنافسية** " Michael Porter " : قام الاقتصادي الأمريكي بدراسة لمجموعة الدول الصناعية الكبرى والتي يفوق حجمها في التصدير الـ 50 % وتمتاز بتنافسية عالية فوجد أن من أهم العوامل التي تكون التنافسية هي ظروف العامل، ظروف الطلب، إستراتيجية الشركة، الصناعة المساندة والمرتبطة، الحكومة والمحيط وهم في مجملهم على شكل ألماصة [(10) .

تبين من خلال هذه الدراسة أن هذه النظريات تبين مبدأ التجارة الخارجية وأسباب قيامها وأهم الأسباب التي تساهم في تطورها والسياسات المتبعة لقيامها على أحسن ما يكون، ومن العوامل التي تساهم في قيام وتطور التجارة الخارجية هو الاستثمار الأجنبي لما له من دور في نقل التكنولوجيا، الخبرات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، فالاستثمار الأجنبي [هو امتلاك أصل من الأصول على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل وقد يتمثل الاستثمار في أصل حقيقي أو مالي] (11).

ويأخذ هذا الاستثمار شكلان:

استثمار مباشر يعرف صندوق النقد الدولي هذا النوع من الاستثمار على أنه استثمار يهدف إلى امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفصلية في تسيير المؤسسة (12).

الاستثمار الغير مباشر هو استثمار على المدى القصير أو المتوسط يشمل شراء الأوراق المالية الأجنبية (أسهم، سندات، أو أوراق تجارية) للحصول على عائد مالي، ولا يكون للمستثمر الحق في التأثير على السياسة الاقتصادية أو التحكم في الإدارة. (13)، ومن أهم نظريات الاستثمار الأجنبي نذكر (14):

- **نظرية عدم كمال السوق**: تتمثل في غزو الأسواق التي تنقص فيها السلع بشكل كبير وتضعف فيها المنافسة (كماً ونوعاً) لتضمن أكبر ربح وتزيد في قوة هذه المؤسسات
- **نظرية الحماية**: يقصد بها الممارسات الوقائية من قبل الشركات لضمان عدم تسرب الابتكار، أو على الأقل ضمان عدم التسرب لمدة طويلة حتى تتمكن من تحقيق عوائد تغطي جميع تكاليفها

- **نظرية دورة حياة المنتج** : تقدم تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة توجهها للإنتاج في الدول الأجنبية من أجل الاستفادة من فروق التكاليف، المنافسة، الإنتاج والأسعار... الخ
- **نظرية الموقع** : تتمثل في مجموعة المحددات أو الأسباب التي تساهم في اختيار بلد أو منطقة للاستثمار بدلا من آخر مثل الموقع الجغرافي، التسهيلات الدولية... الخ
- لكن للتأثير على ميزان المدفوعات يستوجب الاحتكاك مع العالم الخارجي لتفعيل وزيادة دور كل من التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي وهو الأمر الذي يتطلب الوقوف على معامل التبادل للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى لتحقيق هذا التبادل على أحسن ما يمكن وهذا ما دفعنا لتسليط الضوء على سعر الصرف .
- يعرف سعر الصرف على أنه [فهو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف] (15).
وهناك أربعة أنواع لسعر الصرف هي :
- **سعر الصرف الاسمي** : هو السعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية ويتألف من سعر صرف رسمي وآخر موازي (16) .
- **سعر الصرف الحقيقي** : يوضح عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (17) .
- **سعر الصرف الفعلي** : هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعلاً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة (18) .
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي** : هو متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وهو بذلك يدل على القوة التنافسية للبلد (19) .

ويكون سعر الصرف في حالة توازن عندما يحقق التوازن المستدام لميزان المدفوعات ويكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فهو بذلك السعر الذي يسود في بيئة غير مختلة (العرض = الطلب) ⁽²⁰⁾ .

وهناك عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني أكثرها استخداما وشيوعاً هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الأسعار المحلية والدولية وهو ما يعرف بطريقة تعادل القوى الشرائية (PPA) ولتحديد سعر الصرف لا بد أن يكون هنا مكان لتلاقي العرض والطلب وهو ما يعرف بأسواق الصرف وهي أسواق تمتاز بالعمل على مدار الـ 24 ساعة وهذا راجع لاختلاف التوقيت من منطقة لأخرى وتكون هذه الأسواق إما عاجلة (spot exchange rates) أو آجلة (forword exchange rates) وهناك أربعة عمليات تتم في سوق الصرف وهي المضاربة، التحكيم أو المراجحة، التغطية والتحكيم المغطى بفائدة [وتشهد أسواق الصرف العديد من التحليلات والدراسات منها ما هي اقتصادية كالاعتماد على نظرية تعادل القوى الشرائية، ومنها تحليلات بيانية وذلك برسم بيانات لتغيرات الصرف خلال فترة زمنية معينة حيث يظهر الكتف الأيسر الذي يدل على أن السعر سوف يشهد إرتفاع بعد ذلك حتى يتشكل منه الرقبة ثم الرأس والذي ينبه بأنه السعر سوف ينخفض ويظهر بتشكيل الكتف الأيمن] ⁽²¹⁾ .

ويتم أيضا الاعتماد على (التنبؤ) في دراسة تغيرات سعر الصرف ولسعر الصرف عدة نظريات أبرزها

- **نظرية تعادل القوى الشرائية :** [مضمونها أن سعر التعادل بين عملتين يتحقق عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها المحلية مع قوتها الشرائية في السوق الدولية] ⁽²²⁾

- نظرية تعادل أسعار الفائدة : [تنص على أن سعر الصرف يمكن التأثير فيه من خلال تبني معدل فائدة مرتفع أو منخفض من أجل لاستقطاب رأس المال إلى الداخل أو إلى الخارج] (23)
- نظرية كفاءة السوق : تتمثل الكفاءة في توفر المعلومات المختلفة الخاصة بالسوق عند كل المستخدمين وفي نفس الوقت .
- نظرية الأرصدية : يرتفع أو ينخفض سعر الصرف على حسب حالة رصيد ميزان المدفوعات فإذا كان هناك فائض في الرصيد فهذا يدفع بسعر الصرف للإرتفاع والعكس في حالة العجز .
- نظرية مستوى الإنتاج : يرى أصحاب هذه النظرية أنه كلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة وتنوعت زاد ذلك في حركية رؤوس الأموال إلى الداخل مما يساهم في ارتفاع سعر الصرف

أما فيما يخص أنظمة الصرف فنذكر نظام سعر الصرف الثابت، نظام استقرار أسعار الصرف، نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة ونظام الرقابة على الصرف كون موازين المدفوعات تتأثر بحجم الاحتكاك مع العالم الخارجي دفعنا هذا لقياس مدى تأثير ميزان المدفوعات الجزائري بحجم التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف .

الدراسة التطبيقية : قياس اثر وتأثير ميزان المدفوعات بمتغيرات :

(التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف)

تتناول هذه الدراسة في جانبها التطبيقي تاجر وتأثير ميزان المدفوعات بالمتغيرات الاقتصادية محور الدراسة انطلاقا من دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2009 لتفسير هذه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ظهرت عدة نماذج إحصائية تدرس مدى تأثير وتأثير هذه المتغيرات فيما بينها، ومن بين هذه النماذج نذكر الانحدار البسيط،

الانحدار المتعدد والتكامل المتزامن... إلخ، وكل ذلك من أجل تحديد العوامل التي تؤثر في متغير ما وفي غالبية الأحيان تكون هناك عوامل عدة تؤثر على هذا المتغير محل الدراسة الشيء الذي دفعنا إلى اللجوء للارتباط المتعدد، والذي يعطينا صورة واضحة على مدى تأثير هذه العوامل على المتغير محل الدراسة، وفي هذه الدراسة نعتمد علي برنامج "SPSS" وذلك لدراسة العلاقة بين ميزان المدفوعات التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف لكون [الارتباط المتعدد لبحث العلاقة الارتباطين بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة الناتجة والأخرى مجموعة الظواهر المسببة] (24).

ويتم هنا دراسة مدى تأثير وتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بالمتغيرات (الحساب الجاري، سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 وتكون الإستعانة هنا بـ "Excel" في تحليل المعطيات .

السنوات	ميزان المدفوعات BP (الوحدة مليار دولار)	الحساب الجاري B-COUR (الوحدة مليار دولار)	الإستثمار الأجنبي المباشر IED (الوحدة مليار دولار)	سعر الصرف الحقيقي TCR (الوحدة دينار / دولار)
1990	-1.71	-0.14	-0.04	9.00
1991	0.26	2.15	-0.08	18.50
1992	0.23	1.3	0.03	21.80
1993	-0.01	0.8	0.00	23.40
1994	-4.38	-1.84	0.00	35.10
1995	-6.32	-2.24	0.00	47.60
1996	-2.09	1.25	0.27	54.70
1997	1.16	3.45	0.26	57.70

1998	-1.74	-0.91	0.50	58.80
1999	-2.38	0.02	0.46	66.60
2000	7.57	8.93	0.42	75.30
2001	6.19	7.06	1.18	77.30
2002	3.66	4.37	0.97	79.70
2003	7.47	8.84	0.62	77.40
2004	9.25	11.12	0.62	72.61
2005	16.94	21.18	1.06	73.38
2006	17.73	28.95	1.76	71.16
2007	29.55	30.64	1.37	66.83
2008	36.99	34.45	2.28	71.18
2009	3.86	0.41	2.54	72.65
TOTAL	122.23	159.79	14.22	1130.71
المتوسط	6.11	7.99	0.71	56.54
Ecartype(δ)	11.32679	11.50741	0.778905	22.65603

المصدر : <http://www.bank-of-algeria.dz> : Site internet

من الجدول نلاحظ أن هناك عدم التجانس في وحدة القياس لذا من الأحسن أن نطرح المتوسطات ثم نقسم على التباين لكي لا نؤثر على الشكل العام للنموذج ولنتخلص من مشكل الوحدة ونقرب القيم من بعضها⁽²⁵⁾ ونضع :

$$Y = (BP - BP) / \delta_{BP}$$

حيث BP هو المتوسط الحسابي الخاص بميزان المدفوعات (المتغير التابع) و δ_{BP} هو تباينه

$$X1 = (B-COUR - B-COUR) / \delta_{B-COUR}$$

حيث B-COUR هو المتوسط الحسابي الخاص بالحساب الجاري (المتغير المستقل)
و δ B-COUR هو تباينه

$$X2 = (IED - IED) / \delta IED$$

حيث IED هو المتوسط الحسابي الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر (المتغير المستقل)
و δ IED هو تباينه

حيث TCR هو المتوسط الحسابي الخاص بسعر الصرف (المتغير المستقل الثالث)
و δ TCR هو تباينه

$$X3 = (TCR - TCR) / \delta TCR$$

Y	X1	X2	X3
-0.6904	-0.7065	-0.9629	-2.0983
-0.5165	-0.5075	-1.0143	-1.6790
-0.5191	-0.5814	-0.8730	-1.5334
-0.5403	-0.6248	-0.9115	-1.4627
-0.9261	-0.8542	-0.9115	-0.9463
-1.0974	-0.8890	-0.9115	-0.3946
-0.7240	-0.5857	-0.5649	-0.0812
-0.4370	-0.3945	-0.5777	0.0512
-0.6931	-0.7734	-0.2696	0.0998
-0.7496	-0.6926	-0.3210	0.4440
0.1289	0.0817	-0.3723	0.8280
0.0071	-0.0808	0.6034	0.9163
-0.2163	-0.3146	0.3338	1.0222
0.1201	0.0739	-0.1155	0.9207
0.2772	0.2720	-0.1155	0.7093
0.9561	1.1462	0.4494	0.7433

	1.0259	1.8214	1.3481	0.6453
	2.0694	1.9683	0.8473	0.4542
	2.7263	2.2994	2.0157	0.6462
	-0.1986	-0.6587	2.3495	0.7111
TOTAL	0.0026	-0.0009	0.0257	-0.0040

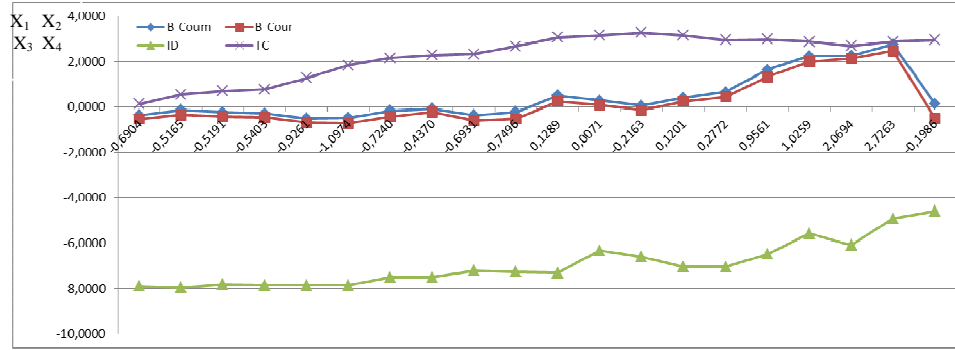
المصدر : من إعداد الباحثين

من الجدول الجديد نكون قد تخلصنا من مشكل الوحدات وتحصلنا على قيم معقولة ومتقاربة وقابلة للمقارنة.

ثانياً - إيجاد نوع العلاقة التي تربط بين المتغير التابع والمتغير المفسر

يمكن تمثيل هذه القيم لاستنتاج طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات لدراستها بطريقة المربعات الصغرى¹ ويكون التمثيل البياني كالتالي:

عرض بياني لتغيرات كل من ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2009 (حالة الجزائر)



المصدر : من إعداد الباحثين

1 : جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي- مرجع سبق ذكره ص 92

يتضح من التمثيل البياني أن العلاقة الغالبة والرابطة بين المتغيرات هي علاقة خطية شكلها العام على النحو التالي :

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

وهذا ما يمكننا من الدراسة بإستعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك لإيجاد العلاقة الإرتباطية بين المتغيرات حيث يتم الإختبار بدراسة تطبيقية بإستعمال الارتباط المتعدد بالإستعانة برنامج " SPSS "

بعد إدخال المتغيرات في البرنامج نتحصل على النتائج التالية :

REGRESSION

/ MISSING LISTWISE / STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/ CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) / NOORIGIN
/ DEPENDENT Y/ METHOD=ENTER X1 X2 X3

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X3, X1, X2 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.975a	.951	.942	.2410598	1.930

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	18.070	3	6.023	103.656	.000 ^a
Residual	.930	16	.058		
Total	19.000	19			

a. Predictors: (Constant), X3, X1, X2

b. Dependent Variable: Y

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	-6.185E-5	.054		-.001	.999
X1	.881	.073	.881	12.077	.000
X2	.168	.085	.168	1.965	.067
X3	-.046	.073	-.046	-.626	.540

a. Dependent Variable: Y

تحليل النتائج التي تم الحصول عليها :

الجدول الأول : يعبر عن طريقة الانحدار المستعملة وهي طريقة " Enter " والتي تبين أن البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد .

الجدول الثاني : يوضح الجدول الثاني قيم كل من معاملات الارتباط الثلاثة وهي:

- 1 - معامل الارتباط البسيط $R = 0.975$

- 2 - معامل التحديد $R^2 = 0.951$

- 3 - معامل التحديد المعدل $R^2 = 0.942$

وهذا ما يفسر بأن المتغيرات المفسرة المتمثلة في ميزان الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف لها علاقة إرتباطية مع ميزان المدفوعات الجزائري تفوق 97% كما أن هذه المتغيرات الثلاثة إستطاعت أن تفسر ما قيمته 94,2% من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات والباقي أقل من 6% يعود إلى عوامل خارجية أخرى وإحصائية دارين واتسن " Derbin -W " أقل من 02 ($D-W < 02$) مما تدل على عدم ارتباط الأخطاء ببعضها وهو الشيء الذي ينفي وجود الانحدار الزائف بين المتغيرات

الجدول الثالث : يمثل الجدول الثالث جدول تحليل التباين والذي من خلاله يمكن التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية " F " وكما نشاهد في جدول تحليل التباين " ANOVA " معنوية الإختبار عالية، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من الناحية الإحصائية

الجدول الرابع : يعبر هذا الجدول عن معنوية معاملات الانحدار حيث يعطي كل من قيمة توزيع ستودنت المحسوبة وقيمة احتمال الخطأ التي توافقتا حيث عندما تكون

هذه الأخيرة أصغر أو تساوي 0,001 فهذا يعني أن لهذا المعامل معنوية في تفسير الظاهرة أو التغير الحاصل على الظاهرة المفسرة

إن معادلة الانحدار الخطي بين ميزان المدفوعات وتطور قيم كل من الميزان الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف هي على الشكل التالي :

$$\hat{Y} = -0.00006 + 0.881 X_2 + 0.168 X_3 - 0.046 X_4$$

العمود " t " هو عبارة عن إختبار ستودنت عند مستوى معنوية $2/\alpha$ لكل من المعاملات (a , b1 , b2 , b3)

$$t_a^{0.025} = 1.605 \Rightarrow Sig a = 0.128$$

$$t_{b_1}^{0.025} = 12.077 \Rightarrow Sig b = 0.000$$

$$t_{b_2}^{0.025} = 1.964 \Rightarrow Sig c = 0.067$$

$$t_{b_3}^{0.025} = 0.626 \Rightarrow Sig d = 0.54$$

كما أن الجانب النظري ينص على وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والحساب الجاري وحساب الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى وجود علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وهو الأمر الذي تثبته المعادلة المتحصل عليها أعلاه (الإشارة السالبة لمعامل التحديد تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل)، كما نلاحظ أن معامل الارتباط يساوي 97,5 % وهي نسبة تثبت وجود علاقة خطية قوية جداً بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأن معامل التحديد يكشف على أن 95,1 % من التغير الحاصل في ميزان المدفوعات هو راجع للتغير في كل من الحساب الجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف، أما فيما يخص الميول الحدية للانحدار فهي تختلف من متغير إلى آخر حيث نجد الميل الحدي للحساب الجاري قوي جداً (0,881) وهو ما يفسر

العلاقة القوية الموجودة وتأثيره القوي على ميزان المدفوعات الجزائري أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي فإن ميله صغير جدا وهذا ما يفسر ضعف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات الجزائري، وكذلك هو الأمر أيضا فيما يخص سعر الصرف أما فيما يخص الإشارة السالبة فهي دليل على العلاقة العكسية الموجودة بين هذين الأخيرين (علاقة عكسية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات) .

- إختبار المعنوية

- معنوية معاملات الانحدار :

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب أن نبين هل هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أم لا وإختبار هذه المعنوية تكون مع كل معامل على حدى ونستعين في ذلك ب توزيع " t "

- الفرضيات الممكنة للنموذج فيما يخص إختبار المعنوية هي :

$H_N : a = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الحد الثابت
$H_A : a \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_1 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للحساب الجاري
$H_A : b_1 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_2 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي للإستثمار الأجنبي المباشر
$H_A : b_2 \neq 0$	الفرضية البديلة		
$H_N : b_3 = 0$	فرضية العدم	}	فيما يخص معنوية الميل الحدي لسعر الصرف
$H_A : b_3 \neq 0$	الفرضية البديلة		

لإختبار الفرضيات يتم الاستعانة بالتوزيع "t" فإذا كانت قيمة توزيع ستودنت المحسوبة أكبر من الجدولة فإننا نقبل بالفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والعكس صحيح

$$t_{Tableau} = 2.96 \text{ القيمة المجدولة لتوزيع ستودنت}$$

$$t_a^e = -0,001 \text{ القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للحد الثابت}$$

$$t_{b1}^e = 12,077 \text{ القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الأول}$$

$$t_{b2}^e = 1,965 \text{ القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثاني}$$

$$t_{b3}^e = -0,626 \text{ القيمة المحسوبة لتوزيع ستودنت للمتغير الثالث}$$

نلاحظ أن $2,69 < -0,001$ أي أن $t_{Tableau} > t_a^e$ وعليه نقبل

فرضية العدم أي أن "a" ليس لها معنوية إحصائية في التفسير

أما فيما يخص معامل التحديد للحساب الجاري فنجد أن $12,077 > 2,69$ أو

بعبارة أخرى $t_{Tableau} < t_{b1}^e$ أي أن $0,001 < \text{Sing} = 0,000$ وعليه

نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة وهذا ما يدل على أن معامل التحديد الخاص

بالحساب الجاري له معنوية إحصائية في تفسير التغير الحادث في ميزان المدفوعات

أما بالنسبة لكل من معاملي التحديد الخاصين بكل من حساب الاستثمار

الأجنبي المباشر وسعر الصرف فنلاحظ أن $t_{Tableau} > t_{b2}^e$ وكذلك

وهذا ما يفسر عدم معنوية كل من معاملي التحديد الخاصين

بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف أي ليس لهم معنوية إحصائية في تفسير التغير الحاصل في ميزان المدفوعات .

الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة التطبيقية لقياس مدى أثر وتأثر ميزان المدفوعات بـ وعلى التجارة الخارجية وسعر الصرف خلال الفترة من 1990 إلى 2009 تبين لنا أن ما يلي:

ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بالميزان التجاري وهذا راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي) وهو ما تثبته الصادرات خارج المحروقات والتي لا تتجاوز نسبة 04 % وأن السياسة النقدية التي تم إتباعها والتخفيضات المتعاقبة التي لحقت بالدينار الجزائري ما هي إلا محاولة تقريب الدينار من قيمته الحقيقية ولم يكن لها سوي تأثير ضئيل في ميزان المدفوعات وهذا ما تم إثباته من خلال معامل الارتباط بين ميزان المدفوعات الجزائري وسعر الصرف من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، على الرغم من الإصلاحات والسياسات المتبعة والتي كانت بعضها مفروضة من الأزمة التي عاشتها ومن دافع التجربة الماضية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه :

- قد يكون امتداد أثر وتأثر ميزان المدفوعات بعوامل كثيرة كالسلوك الاجتماعي للأفراد، المساعي والجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف الدبلوماسيين، التكنولوجيا حتى المستوى الثقافي والتعليمي والأمني، كل هذه الأسباب وغيرها تساهم في التأثير في ميزان المدفوعات كما أنها تتأثر به كما ونوعا.

قائمة المراجع :

(1) GUILLOCHON Bernard, KAWECKI Annie,(2009) Economie internationale, Dunod, Paris P 188

- (2) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، (2009)، الاقتصاد الكلي " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة - عمان - الأردن ص 272
- (3) فاشي فائزة، الاقتصاد الدولي (2007)، تنقل السلع وحركة عوامل الإنتاج، منشورات دار الأديب - السانبا وهران، الجزائر ص 12
- (4) أحمد الكواز (2006)، تطورات نظرية التجارة الخارجية - المعهد العربي للتخطيط " الكويت ص 02
- (5) أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره ص 03
- (6) سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره ص ص 37 - 38
- (7) فاشي فائزة (2007)، مرجع سابق ص 28
- (8) سامي حاتم عفيفي، المرجع السابق ص 69
- (9): <http://www.alwatansudan.com/index.php?type=3&id=22119>
- العدد 2640 يوم 24-10-2010
- (10) فاشي فائزة، مرجع سبق ذكره ص ص 51 - 53
- (11) منير إبراهيم هندي (2008)، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، محطة الرمل الإسكندرية مصر ص 05
- (12) مفتاح صالح بن سمينة دلال، (2008)، واقع وآفاق تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بحوث إقتصادية عربية، العدد 43...44 - ص ص 108 - 109
- (13) بن موسى كمال (2004) المحفظة الاستثمارية، تكوينها ومخاطرها " مجلة الباحث العدد 03 - جامعة الجزائر ص 37
- (14) جامعة صلاح الدين، كلية قانون، بغداد 05 - 08 - 2010 / [www. Bezaat . Com](http://www.Bezaat.Com)
- (15) طاهر لطرش (2007)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ص 96
- (16) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص ص 103 - 104
- (17) JOLY Hervé, PRIGENT Céline, SOBCZAK Nicolas(1996), le taux de change Réel D'équilibre, Ministère de l'économie et de la prévision, Paris - P14

- (18) محمود حميدات (2000)، مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية " الجزائر " طبعة ص 76
- (19) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص ص 106 - 107
- (20) بلقاسم العباس (نوفمبر 2003)، سياسات أسعار الصرف، سلسلة تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23 ص 07
- (21) عبد الباسط وفا محمد، مرجع سبق ذكره ص ص 28 - 38
- (22) مدحت صادق، مرجع سابق ص 129 - 132
- (23) Josette Peyrard ,Gérard Soularue ,Risque de Change et gestion de l'entreprise ,Librairie Vuibert ,1986 P 89
- (24) معتوق محمد (2007)، الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية، ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون - الجزائر ص 141
- (25) Philip casin, Analyse des données , ID analyse de donnée - paris - P 33

Site internet :

<http://www.bank-of-algeria.dz> <http://www.amf.org.ae/ar/bop>